

"حادثة الكورة"

أسبابها ونتائجها

كما وردت في كتاب "عامان في عمان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن"، لخير الدين الزركلي، عني بنشره،
سامي توما البستاني، المطبعة العربية بمصر، 1343هـ/1925م (ص 117-130)

لم تُصب حكومة شرق الأردن بمحادث كان أشد عليها وقعا، وأبلغ فيها
تأثيرا، من هذه الحادثة التي فاجأتها في إبان تسلمها العمل، فكسرت من

حدة نشاطها ، ولوت من جيد عزتها ، وقد كتبت الصحف عنها كثيرا في حينها ، إلا أنها لم توفها حقها من الوصف بل كان كل ما كتب عنها مشوها ، محشوا بالأغاليط ، فرجعت عند كتابة "مذكراتي" هذه الى أعرف الناس بخفيها وجليها ، الصديق الفاضل المعروف (فؤاد بك سليم) ، وقد كان قائد القوة التي هاجمت العصاة وأصيب في الواقعة بجرح شفاه الله من أثره ، فكتب هذا الفصل الممتع مستندا فيه الى ما هو محفوظ لديه من وثائق وكتابات رسمية :

سمعت بالكورة للمرة الأولى في صيف سنة 1920 ، إذ كنت في إربد في ضيافة قائم المقام العسكري علي خلقي بك (الشرابي) ، وكانت منطقة شرق الأردن إذ ذاك مقسومة الى أقسام ثلاثة هي : إربد والصلت والكرك ، وفي كل من هذه الأقسام حكومة مستقلة في إدارتها عن الحكومتين الآخرين ، يدير الأولى منها مضيبي (علي خلقي بك) ، ويعاونه في ذلك صديقي

المرحوم القائد "محمود بك ابوراس" الذي كان قائدا للدرك فيها ، وكان في المنطقة رجال من الإنكليز باسم معتمدين يسهرون على مصالح حكومتهم ويمهدون السبيل لأغراض سياستها الاستعمارية، ويتدخلون في كل صغيرة وكبيرة ما سمح لهم الوطنيون والأحوال الاستثنائية أن يفعلوا ، وفي جملة هؤلاء المعتمدين "الماجور سمرست" الذي كان معتمدا للحكومة في إربد المذكورة ، ثم صار في ما بعد عضوا في مجلس اللوردات البريطاني باسم "اللورد رجلان" .

وفي ليلة وصولي الى إربد دار حوار بين المايجور "سمرست" المذكور و"علي بك خلقي" فهمت منه أن داء الانقسام لم يقف عند حد انقسام منطقة شرق الأردن الى حكومات ثلاث كما أسلفت ، بل جاوزه الى انقسام حكومة إربد نفسها الى بضع مقاطعات ، كل منها تنزع الى البقاء منفصلة عن أخواتها ، وفي جملة هذه المقاطعات ، مقاطعة الكورة، التي كانت في

عهد الحكومة العربية ناحية يحكمها مدير، وكانت في العهد العثماني جزءاً من مديرية يؤلف مع غيره مديرية ترجع في شؤونها الى قضاء عجلون ومركزه إربد، وكان همّ "علي خلقي بك" في ذلك الحين أن يوحد هذه الحكومات الصغيرة التي يتألف منها قضاء عجلون في حكومة واحدة تمهيداً لتأليف وحدة إدارية لحكومات منطقة شرق الأردن كلها، وعلمت من الحديث الدائر أن أهل الكورة وعلى رأسهم آل الشريدي يعارضون في إنضمامهم الى إربد، ويأبون أن يكون لهم أية صلة مع حكومتها، وحجتهم في ذلك، أن الكورة لقيت عننا كثيراً على أيدي موظفي حكومة إربد في العهدين العثماني والعربي، ومعظم هؤلاء الموظفين هم من أهل إربد نفسها، أي أنهم باقون في حكومة إربد لم يذهب بهم ما ذهب بالحكومتين السالفتي الذكر، وجرى على لسان مضيفي ما يفهم منه أنه يود لو يطبق إرغام الكورة

على الإنضمام الى إريد بقوة السلاح، ولكن يحول دون ذلك ضؤولة شأن
القوة العسكرية التي تأتمر بأمره .

ومرت الأيام ، وكرت الشهور ، وجاء الأمير عبدالله الى عمان ، حيث وحد
المنطقة ، وأنشأ لها حكومة ترجع اليها جميع هذه الحكومات الصغيرة ،
وأُتبعَت الكورة لواء عجلون وجُعِلت إريد مركزا لهذا اللواء ، وبذلك بقي
ما تشكوه منه الكورة حيا يعمل عمله في زرع بذور النفور ، وخلق المشاكل ،
في حين كان من السهل أن تتحامى الحكومة إحراج اهل الكورة بجعل مركز
اللواء جرش او عجلون بدلا من إريد .

وحدث أن أرسل من إريد مفرزة من الدرك بقيادة "الرئيس عمر لطفي
أفندي" ، وفي عدادها جنود من أهل إريد منهم نائب اسمه "حمادة
السليمان" ، وكانت مهمة المفرزة تعداد الأغنام ، فوفقت لعملها في أكثر قرى
الكورة ، وأوشكت انتفرغ منه ، ولكن أبى القدر إلا أن يحصل ما كانت

مقدماته شرا وخواتيمه نكبة شديدة على الحكومة والبلاد ، وذلكأن قائد
المفرزة أرسل النائب "حمادة سليمان الإربدي" ليُعد غنم عشيرة
الشقيرات النازلة في غابة وراء قرية زوييا إحدى قرى الكورة الشرقية،
والشقيرات قوم خشنو الطباع ، فلما جاءهم "حمادة سليمان" وأخذ معهم
بالمشادة على النحو الذي ألفه الدرك في العهد العثماني - وأقله الشتم
والانتهاز - استفز بعض جهلتهم فأطلق عليه رصاصة من بندقيته فخر
صريعاً ، وفر رفقاء "حمادة" الى "رحابا" حيث كان قائدهم يستعد للعودة
الى إربد ، فأخبروه بما حدث ، وحاول قائد المفرزة أن ينتقم من الشقيرات
ولكنه رأى ان الشر الذي انبعث من بندقية الشقيري أخذ روحه يسرى في
سائر العشيرة ، بل تعداها الى القرى المجاورة لها ومنها رحابا نفسها ، وما
عتم أن رأى أن بقاءه مع قوته الصغيرة في وسط القوم يُغريهم بمهاجمته لأنه
يحمل المال الذي لم يدفعوه اليه إلا وهم كارهون ، فانتقل الى "المزار" وهي

قرية على حدود الكورة، واتصل منها بجاكم إريد ، فأمره هذا بالعودة الى المركز دون ان يعمل ما يوسع الخرق ، وأبطأت حكومة اللواء بإرسال قوة الى محل الحادثة، وأحجمت عن إرسال لجنة للتحقيق ، مبالغة في سوء الظن بأهل الكورة، فحملهم إحجام الحكومة وترددها على اتخاذ الحيطة ، لإنهم أدركوا أن سكوت الحكومة قد يكون معناه أنها تتجمع لتشب ، وأنها تعد العدة لضربهم باعتبار أنهم ثائرون .

ولعبت أيدي السوء ، واستثمر أعوان الشر سذاجة أهل الكورة ، فأوقعوا في نفوسهم أن الحكومة تنوي انتقاما شديدا ، وأنها ستنال بانتقامها جميع قرى الكورة عدا القرى الخمس الجنوبية، ومما شاع يومئذ ان للمستشار الإفرنسي في درعا وللإذئاب الذين يتعلقون بذيول السياسة الفرنسية من أهل الرمثا وغيرها من أهالي المنطقة يداً في حمل كليب الشريدي زعيم

الكورة على الإمتناع عن تلبية أمر الحكومة بالجحيء الى مركز اللواء وعلى الجنوح الى المشادة فالعصيان .

وقد قرّر أي الحكومة المركزية في عمان ، عملا بإشارة حكومة اللواء ، وبعد إلحاح شديد منها ، على إرسال قوة من عمان تكون وظيفتها إجراء التحقيق عن حادثة قتل النائب وتمكين العدالة من المجرمين دون أن تتعرض لسائر أهل الكورة ، على أن الحكومة قررت أيضا ان تكون وظيفة القوة تأديبية في حالة حصول هياج او ثورة تستدعي التأديب بالضرب .

ولقد كنت في ذلك الحين بعمان قائدا لكتيبة الدرك الفرسان الاحتياطية التي تم تأليفها بعد ان تقرر رفع يد المفتش الانكليزي عن سرية الفرسان السيارة ، غير أن هذه الكتيبة كانت في بدء تأليفها ولم يكن قد اجتمع من العدد المقرر لها وهو 400 فارس الا 60 جنديا ، فضلا عن السرية السيارة التي تقرر ان تتبع الكتيبة ، وبذلك يكون مجموع جنود الكتيبة الموجودين تحت

السلّاح وتحت الطلب 150 جنديا ، منهم 25 جنديا من جنود الرشاش
وسائرهم من الفرسان .

وفي صبيحة يوم 12 مارس سنة 1921 ، استدعاني مشاور الأمن
والإنضباط قائم المقام "علي خلقي بك" الى مكتبه ، وبعد أن شرح لي
الموقف أبلغني أنه تقرر أن يعهد إلي بقيادة القوة المنوي إرسالها الى الكورة ،
وافهمني صريحا أنه في حالة مقاومة أهل الكورة واعتراضهم لسير التحقيق
في شئ يُخل بالأمن العام او يجعل القيام بالتحقيق متعذرا ، يجب عليّ أن
أعتمد إلى القوة ، وكنت مريضا يشق عليّ الركوب ، ولحظ هو ذلك في وجهي
، فاسترسل في بيان حرجة مركز الحكومة لكي يُقيم في ذهني أن التضحية
واجب لا بد منه ، على أنني لم يخطر لي قط أن أستغفيه السفر لأي سبب
من الأسباب ، مع علمي وعلمه أيضا أن كل قوى الحكومة لا تقوى على قمع
ثورة في قرية فضلا عن ناحية تزيد قراها على العشرين ، لأن الحكومة

نفسها كانت إذ ذاك في أول عهد تأليفها وكانت بطبيعة الحال لا تزال ضعيفة قليلة الجند والمال .

وبلغت جرش في اليوم الثاني ، وكتبت بذلك الى حاكم لواء عجلون "أمين بك التميمي" ، وذكرت له في الرسالة مجموع ما اجتمع لي من الجنود ، وأني أرى السفر الى الكورة من جرش مباشرة ، أي بدون التعرّيج على إربد ، وكنت أبني رأيي هذا على اعتبارات لا محل للإفاضة في شرحها الآن ، فجاءني الرد منه على كتابي وفيه : أنه يرى غير رأيي في أمر الطريق ، وأنه لا يرى بداً من ذهابي بالقوة التي معي الى إربد حيث نجتمع وتبادل الآراء ، وكان لابد لي من النزول على إرادته لأنه المسؤول الإداري عن اللواء ، فبلغت إربد في 14 مارس ، وفهمت من "أمين بك" أن الكورة في حالة تمرد ، ولكنه ليس عاماً ، وذكر لي أن "محمد سعيد الشريدي" ابني أخي زعيم العصاة "كليب" ، هما مواليان للحكومة ، وأن كثيراً غيرهما من شيوخ القرى

وعامتها خابروه واعلنوه نقتلهم على "كليب" وولاءهم للحكومة، وقد تلقى "أمين بك" كتابا من هؤلاء وأنا في إربد يؤكدون له فيه ولاءهم ويعيدونه بأن يكونوا ظهرا للحكومة على العصاة اذا تجرأوا على القوة وهاجموها ، ولأح لأمين بك أن المسألة قريبة الانتهاء ، وان النجاح في إجراء التحقيق من دون حصول عصيان مسلح مرجو ومرجح ، أما أنا فلم أكن على علم بأحوال الكورة القديمة يؤهلني للحكم على الحالة الحاضرة، من حيث ثبات الأهالي ونزعتهم الى ودخائل شؤونهم، فلم أتعرض لإبداء رأي في ذلك ، على أنني كنت أفضل أن أبقى يومين آخرين في إربد لإتفهم الأحوال ، وأسبر غور العصيان وأتزوذا ما يلزم من المعلومات عن طبيعة الأراضي والبلاد ، وقد ذكرت ذلك لأمين بك فأبدى شيئا من الإمتعاض ، وأنست منه الميل الى الإسراع في الحركة لإعتقاده أن ذلك أبقى على هيبة الحكومة وأبلغ أثرا في النفوس .

وفي ليلة 15 مارس سنة 1921 ، خرجت من إربد بمئة وعشرين فارسا ، وهي كل القوة التي اجتمعت لي ممن جاءوا معي وممن وجدتهم في إربد من السرية السيارة ودرك عجلون ، فقطعنا غابات زوبيا قبل الفجر وشرفنا على منزل الشقيرات قاتلي النائب الدركي مع بزوغ الفجر الصادق ، وكنت قد استلمت من الحاكم "أمين بك" أمراً خطيراً مؤرخاً في 15/14 مارس سنة 1921 يُحتم عليّ ما يأتي :

1- القبض على الأشقياء

المتهمين بقتل العريف "حمادة سليمان" من عرب الشقيرات .

2- القبض على كليب الشريدي

وولده عبدالله وابن أخيه رشيد الجروان الشريدي .

والأمر يُخولني الحق باستعمال القوة والعنف ، ويحتم عليّ استعمال منتهى

الشدة اذا لقيت مقاومة من المطلوبين ، وقد صحبنا دليل من قرية جديتا

التابعة للكورة اسمه "نمر الأحمـد" وهو من أعداء آل الشريدي قيل لنا أنه صادق وخبير، وبعد أن اجتزنا قرية زوييا بقليل، أشرفنا على أرض يُقال لها "خلة الزرع"، وكانت منزلاً للشقيرات، فأرسلت كشفا بقيادة الملازم محمد أفندي جانبك "وأفهمته أن يقترب من البيوت ما استطاع، وإذا تنبه له أهلها فليطمئنهم ويفهمهم أن القوة لا تضربهم إلا في حالة ظهورهم بمظهر المقاومين، وانتحيت بالقوة ناحية تل قريب يُشرف على بيوت الشقيرات، ولم نكد نستقر في موقعنا الجديد حتى سمعنا طلقات نارية تتبادل بين جنود الكشف والشقيرات، فعلمت أن الشقيرات معززون المقاومة، وأدركت أن الإسراع في ضربهم هو خير ما يمكن عمله لإقرار هيبة القوة قبل امتداد العصيان إلى القرى القريبة التي كانت في حالة تردد هي فيها أميل إلى الاشتراك مع الشقيرات إذا آتست نجاحهم، وأما إذا رأيت أن القوة تفوقت عليهم فقد لا تجرؤ على الجهر بميولها فتبقى على الحياد .

وبعد أن تركت قوة كافية للإحتفاظ بالتل ، هاجمت الشقيرات مساءً بمن
معي فتوقفنا لإجلالهم عن البيوت من دون أن نلقى مقاومة شديدة ،
فتقدمنا إليها وقبضنا على بعض العصاة ممن حال الرصاص دون إنسلاهم
من البيوت ، ووجدنا إثنين من جنود الكشف مقتولين على قيد خطوات
من أوائل الخيام والضابط " محمد أفندي جانبك " صريعا في حالة تقرب
من الإغماء ، وعلمت من جنود الكشف أن رجالا من الشقيرات كانوا
يترصدون القوة في الأجمة الواقعة دون البيوت ، وأنهم بادروا الجنود بالرمي
قبل أن يقع كلام بين الفريقين ، فقتلوا منهم اثنين ، وقتل الجنود منهم ثلاثة ،
وضرب أحد العصاة الضابط " محمد أفندي " بنخشب البندقية على
مؤخرة عنقه فانطرح لا يعي من الألم .

وقبل أن نتمكن من نقل الجند بين القتيلين الى التل حيث كانت سائر القوة
رمينا بالرصاص من الغابة القريبة من قرية رحابا الواقعة الى الشرق منا ،

فصعدنا الى التل وتحصنا فيه ، وقد كنت في شك من إخلاص أهل زوبيا
ورحبابا القريبتين منا ، وكنت أخشى أن يشتركوا مع العصاة مهما كانت
النتيجة ، ولذلك اعتزمت أن أتقدم بالقوة الى أراضي المزار الواقعة منا الى
الشرق ، وهي من غير الكورة، وذلك كي لا يحيط بنا العصاة .

على أن الوقت لم يتسع لتنفيذ هذه الحركة إذ هوجمنا من ناحية هاتين
القريتين ومن جهة عنبه الواقعة الى الشرق الشمالي ومن التلال الواقعة الى
الغرب والجنوب في وقت واحد تقريبا ، فثبت لنا ان العصيان مدبر متفق
عليه ، وأن أهالي عشر من قرى الكورة متواطئون مع الشقيرات بقيادة "
كليب الشريدي " وولده عبد الله على الغدر بالقوة ومتفقون فيما بينهم على
الإسراع الى نجدة الشقيرات عند سماعهم أصوات الرصاص ، ولكن لم
يشترك بالفعل من هاته القرى إلا ست : هن قرى زوبيا ورحابا وتبنه وعنبه
ودير ابي سعيد وكفر الماء ، وذلك مع استثناء أفراد من كفر كيفيا وزمال

وسمّوع وجنين ومرحبا وغيرها ، وكان معنا رشاشة واحدة من طراز
"مكسيم" ، ولم يكن معنا عتاد احتياطي إلا صندوقا واحدا وكان كل
جندي من الجنود يحمل 150 بندقية لا سبيل له الى غيرها إذا نفذت لعدم
وجود ذخيرة احتياطية معنا ، إلا المخصص للرشاشة ، وذلك لإن الحكومة
في ذلك الحين لم تكن تملك ما تحتاج اليه في مثل هذه الحركات من القوة والمال
والذخيرة وما الى ذلك .

وبدأ العصاة يتقربون نحونا من الجهات الأربع ويضيقون دائرة الإحاطة بنا
مستفيدين من وعورة الأراضي وكثافة الغابات ، وتمكنا من ردهم على
أعقابهم مرارا ، وإبعادهم عنا ، ولكن لم نستطع شق طريق ننفذ منه الى
خارج دائرة الأحداق ، وفوق ذلك فأن محاولة هذا الخروج استدعى
إخلاءنا التل الذي كنا على قمته والهبوط في منحدرات وأودية عميقة
وعرة المسالك ، وبذلك نستهدف لخطر قد لا يكون دون هلاك القوة كلها ،

وصممت على البقاء حيث كنا ، والثبات الى الليل راجيا أن نستفيد من ظلامه ونستتر به لتنفيذ حركة الخروج .

غير أن ذلك لم ييسر لنا أيضا ، لأن نار العصاة كانت تزداد شدة وغزارة ساعة عن ساعة بفضل من كان ينضم اليهم من رفقاءهم الذين تأخروا بسبب بعد منازلهم ، وكثر فينا القتل والجرح وقتلت أكثر خيلنا الناصعة الألوان ، فكان لمنظر القتلى والجرحى تأثير في أعصاب الجنود ، وخيل الى بعضهم أن القوة أشرقت على الفناء ، لأن ضيق البقعة التي كنا نشغلها أكسب منظر القتلى شكلا مبالغاه فيه مع أنه لم يكن قد سقط منا قتلا وجرحا ما يتجاوز ربع الجنود وثلث الخيل .

وفي الساعة العاشرة أصبتُ بجرح بليغ وشاع بين الجنود أنني قتلت ، وترددت في أفواههم كلمة التسليم ، وكثرت شكواهم من نفاد الذخيرة من أكثرهم ، بحيث أصبحوا لا يملكون دفاعا ، ثم توقفت الرشاشة عن العمل

وكان صوتها يشجع الجنود ويؤنسهم ، ودنا العصاة منا أكثر ، بعد أن ضعفت نارنا ، وتمكن بعضهم من بلوغ أطراف التل الغربية حيث كانت الأشجار ملقاة كثيفة تساعدهم على الدنو مستترين ، وكان معي من الضباط الرئيسان "عمر لطفي أفندي" و "خلف أفندي التل" والملازمون "محمد أفندي جانبك" و "محمد سعيد أفندي السحاقيات" و "احمد أفندي التل" و "عبد الحميد أفندي النعيمي" ، فعقدت مع بعضهم مجلساً فأشاروا بالتسليم ، لأن ذخيرة الجنود كادت تنفذ كلها ، والخروج من دائرة الأحداق أصبح أمراً مستحباً ، وفضلاً عن ذلك ، فإن الجنود في أطراف التل الجنوبية والغربية قد خرجوا عن طاعة الضباط ، ورفع بعضهم علامة التسليم من تلقاء أنفسهم ، فاذا دخل العصاة علينا ونحن بين مستسلم يرمي سلاحه ومدافع يُصر على القتال قد يبعدان يقتلوا كل من وقع بين أيديهم ، ولكني رفضت اقتراح التسليم أملاً بأن تقوى على الثبات مرة أخرى ، ووافقوني

على رأيي ، بعضهم عن قناعة وبعضهم عن طاعة عسكرية، على أن الأمر
خرج من أيدينا ، لأن العصاة تمكنوا من بلوغ التل والاتحام بالجنود ، فسلم
أكثر الجنود أسلحتهم الفارغة ، ولم يبق لنا محيص من قبول حكم الظروف
القاهرة .

ولم يحسن العصاة معاملتنا بعد أن صرنا في أسرهم ، وقد كنت أتوقع ذلك
منهم عندما رفضت اقتراح التسليم ، لأنهم موتورون بمن قتل منهم وهم
عشائر جبلية ليست على شيء مما عند الجنود المنظمة من تقاليد الحرب
وأنظمتها ، فالأسير هو تحت مطلق رحمتهم لا يمنعهم عن قتله نظام أو أمر
آمر .

وقد بلغ فيათهم أنهم مثلوا بالقتلى ، وقتلوا كثيرين من الأسرى ، ولكني
أشهد أن لا صحة لأكثر ما أشيع ، وغاية ما فعلوه بعد وقوعنا في أسرهم
أنهم قتلوا نائباً من أهل الصلت اسمه " صالح الكردي " ظنا منهم أنه من أريد

، وقتلوا "الصدّاح" حامل البوق او البورزان ، لشدة ما حقدوا على صوت
البوق الذي كان واسطة تبليغ بعض الأوامر ، والذين ارتكبوا هذا الجرم
الفظيع هم من احد انهم ممن قتل لهم اخوان او آباء في أثناء المعركة، وحاول
رجل من قرية تبنة ان يُجهز عليّ واتهمني بقتل خاله او قريبه عبد الله
الشقيري ، وكنت أحسب أنني مُشرف على الموت في أية حال لان دمي كاد
ينفد من قوة نزيف الجرح ، فأشرت اليه أن يفعل ، فتوقف لدى اشارتي من
تلقاء نفسي ، ولست أدري هل كان الذي أمسك يده عن نابض بندقيته
عاملا من الشرف والمروءة ، أم كان ذلك لاستغرابه أمرني وإشارتي ، وبعد
أن تركني لحظة عاد يُهددني بالقتل و صوب فوهة بندقيته الى صدري فلم
أشك في أنه فاعل هذه النوبة ، وعادوني الضعف وحب الحياة فلم أكرره
الإشارة ، على أن المقادير أبت أن يُريحيني هذا الرجل من اعباء الحياة ،
وسخرت لنصرتي رجلا من أهل قرية زويا اسمه "صالح" أسرع الى غريمي

ودفعه عني بعنف شديد ، ووقفا يختصمان وأنا أرقبهما متمنيا في قلبي ان يتغلب "صالح" ، فكان ما تمنيت ، واجتمع أخوة صالح وابناء عمومته يذبون عني لفيفا من أعوان غريمي وأبناء عمومته نفروا اليه بدافع العصبية ، ولم تقف مروءة صالح عند حد حمايتي بل جاوزت ذلك الى الدفاع عن كل من كان قريبا مني من الضباط والجنود ، فلم يسمح بأن تمسنا يد بسوء او بأن يسلب منا شيء غير البنادق التي كان لا بد من تسليمها وغير الخيول ، وحملنا أخيرا على بعض خيلنا الى بيته في زويا ومنعنا فيه ، أما سائر الجنود الأسرى فذهب بهم أسروهم كل الى قريته ، واتهبوا سلاحهم وخيولهم وما عليهم من الثياب إلا ما يستر العورة ، وأسأؤوا معاملة الضباط وأرهقهم بالتهديد ، ولكنهم لم يقتلوا أحدا من ذكرت سابقا ولم يُجهزوا على جريح او يمثلوا بقتيل ، وكل ما قيل عنهم من هذا القبيل كذب واختلاق .

وأتاني "كليب الشريدي" وولده "عبدالله" الى بيت صالح فأوضحت له أنه إنما يلعب بالنار في عصيانه على الحكومة ، وأنها لا بد من أن تقتص منه ، وأثر فيه كلامي ، وتكلم بما يؤخذ منه ان العصيان لم يكن مدبرا وأنه بريء من التآمر على الحكومة ، فقلت له اذن اصلح بعض ما أفسدت بينك وبين الحكومة بكف أتباعك عن ايداء الجنود وانتهاب ما معهم ، ومرهم بجمع الأسلاب واعادتها الى أصحابها وتسريح الأسرى من دون ان يؤذوهم في حياتهم او مالهم ، ثم أقدم على حاكم اللواء او على رئيس الحكومة في عمان ، فاذا كنت بريئا كما تقول فان العدالة لا تأخذك بشر ، وعلمت الحكومة بما حدث ، وأمرت كليبا بتسريح الأسرى ، وبعد أخذ ورد قرر كليب ان يتقي بعض شر الحكومة بالإذعان لأوامرها ، فاتتهى بذلك أسارنا بعد أندام سحابة نهار كامل .

بعد الحادثة

يرى القاريء أن الحادثة في ذاتها لم تكن من الحوادث الكبيرة، وما حرب
يثيرها مئة من الجنود ، وبضع عشرة مئة من عصاة الجبال بحرب يحفل بها
التاريخ أو تصرف إليها عناية الأقاليم ، ولكنها مع ذلك حادث كان له من الأثر
السيء في سياسة المنطقة وإدارتها الداخلية ما ناء بحمله الوطنيون ، وأثقل
عواقب رجال الحكومة وأنصار فكرة الاستقلال ودعاة الاستغناء عن إعانة
الانكليز ، وقد توقفنا بعد سنتين من هذه الحادثة المشؤومة للتغلب على
أهل الكورة والاقتصاص منهم ، فقضينا على روح الثورة ، وأرغمناهم
على احترام الحكومة الوطنية ، ولكن لم يكن ذلك مدعاة للسرور الحقيقي ،
لأن أهل الكورة خسرت في ثورتها الثانية خسارة كبيرة ، وأذلت وريضة
للخضوع لاية قوة أخرى غير القوة الوطنية ، إذ ذهب من نفوس بنيها
الأشداء كثير من الثقة بالنفس ، ووقع في قلوبهم رهبة من المدافع
والطائرات ، وقام في أذهانهم أن القوة التي أخضعتهم هي قوة اليد الأجنبية

المسترة وراء يد الحكومة الوطنية ، تلك اليد التي تملك المال وتسير القوى
وتسخر الفن ، وفي ذلك ما فيه من الأضرار الأدبية مما لا يخفى على بصيرة
العاقل .

وقد يستغرب لقاريء بأن يسمع مني مثل هذا الكلام وأنا أحد المسؤولين
عما أصاب الكورة في حادثتها الثانية ، إذ كنت رئيسا لإركان حرب القوة
التي قمعت الثورة ، ولكن من السهل أن يدرك المرء سر إقدام الحكومة
الوطنية على ضرب الكورة اذا علم ان روح التمرد التي نشرها "كليب
الشريدي" في رجال قومه كادت أن تنفخ في عجلون ايضا وفي سائر الجزء
الشمالي من المنطقة روحا من التصدي للحكومة والاستخفاف بها ، من
شأنها أن تؤول بالبلاد حتما الى حالة لا تطاق من الفوضى ، ولم يكن
للحكومة الوطنية بد من أن تختار أهون الويلين فتجرح الى الحزم والشدة قبل
أن يتهما الانكليز بالعجز وسوء الإدارة .

وجرت بعد الحادثة الأولى مفاوضات طويلة بين الحكومة و"كليب الشريدي" ، ومذاكرات لا أرى لزوما للإفاضة في ذكرها ، على أني أقول مجملًا أن الحكومة فرضت بواسطة لجنة منتخبة من رجالها ، ومن بعض أعيان المنطقة أن تدفع الكورة دية القتلى من الجنود (250 دينارًا سورياً عن كل منهم) ، وأن تُعيد الأسلاب من الخيل والسلاح وسائر التجهيزات العسكرية ، فلم تنفذ الكورة من قرار الحكومة إلا ما يتعلق بالخيول وبعض السلاح والتجهيزات ، أما المال المفروض عليها دفعه فلم تدفع منه شيئاً ، وأبى "كليب" أن يواجه أحداً من رجال الحكومة خارج حدود الكورة ، غير أنه قبل بعد مفاوضات بأن يجتمع بالأمير عبد الله في قرية سوف ، فحضر إليها ومعه عدد كبير من رجاله المسلحين ، وقيل لي أنه دخل على الأمير وهو لا يجرؤ على رفع بصره رهبة وخوفاً ، وخرج من عنده وهو على أشد ما يكون من الكبر والخطورة والاستخفاف ، وأخبرني صديق كان

حاضرا ان كليبا أنس الضعف في الأمير ورأى غير ما كان يتوهم من الغضب والهيبه فما علم ان لحظ هذا وذهب ما به من الخوف وبدلت رعدته بالجرأة فأخرج من جيبه كيسا من التبغ وأنشأ يلف من لفافة كأنه جالس الى زوجه وأولاده .

وقد أصدر الأمير عفوا عاما عن "كليب الشريدي" وجميع الثائرين من أهل الكورة ، وكان لهذا العفو أثره المطلوب من تسكين الحالة مؤقتا ، غير أنه أضّر كثيرا من جهة أخرى إذ رفع كليبا في نظر قومه فعظمت هيبتة في قلوبهم وجرو الناس على الحكومة في جهات أخرى من المنطقة مما لا شأن لنا به الآن .